

Distr.: General
7 March 2001
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٤ من جدول الأعمال
مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والحالة التي تمر بها كوت ديفوار تشير لدى
المجتمع الدولي الكثير من سوء الفهم وسوء التفاهم، بسبب حملة تضليل منتظمة ومطردة.
ولهذا السبب، أتشرف، بناء على تعليمات من حكومتي، بأن أطلب منكم التفضل
بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٤ من
جدول الأعمال.

(توقيع) نويل - إيمانويل أهيبو غيبو
القائم بالأعمال المؤقت

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

تشهير إعلامي محكمة ومطردة تهدف إلى رسم أبشع صورة
لكوت ديفوار في أعين أصدقائها والمستثمرين والمجتمع
الدولي، خدمة لأغراض سياسية.

ولا يسع شعب كوت ديفوار إلا أن يثور أمام هذه
النوايا السيئة، فالحقيقة غير ذلك تماما.

إن تاريخ النضال من أجل استقلال البلدان قد أهّل
كوت ديفوار لتكون بلد الانفتاح؛ فهي جزء من الغرب
الأفريقي الفرنسي الذي من بلدانه فولتا العليا (بور كينا
فاسو) ومالي وغينيا والسنغال. وكان أي موظف من
كوت ديفوار يعيّن، دونما تمييز، للعمل في داكار أو
كوناكري أو واغادوغو. وبالمثل يمكن أن يعيّن موظف
سنغالي للعمل في إدارة البريد والهاتف والاتصالات السلوكية
واللاسلكية في أبيدجان. وفي إطار دينامية الغرب الأفريقي
الفرنسي هذه، التي أثّرت بطبيعة الحال في الكفاح من أجل
التحرر، نشأت عدة روابط أسرية أصبحت تتخطى الحدود
الوطنية.

واقتنع قادة التجمع الديمقراطي الأفريقي وعلى
الأخص، فيليكس هوفويت بوانيي، بأن في الاتحاد قوة.
وأدركوا أن الكفاح الفردي عملية انتحارية. لذلك أنشأ
التجمع الديمقراطي الأفريقي فروعاً في جميع البلدان المعنية،
كافحت بقطع النظر عن الحدود الوطنية، هذه الحدود التي
رُسمت بموجب قانون برلين لعام ١٨٨٥، والتي تعتبر
اعتباطية ومع ذلك أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية لأسباب
تتعلق بالواقعية السياسية ولتجنب زعزعة الاستقرار في
القارة.

في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أي بعد
٣٩ عاماً من حصول كوت ديفوار على سيادتها الوطنية،
شهدت لأول مرة في تاريخها تغييراً مؤسسياً لم يحدث عن
طريق الاقتراع.

واعتباراً من ذلك التاريخ، مر البلد بتحول صعب
للغاية انتهى في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عندما
أقسم لوران غباغبو، الرئيس الأول للجمهورية الثانية،
جمهورية إعادة التأسيس، اليمين أمام مجموعة من
الشخصيات الوطنية والمراقبين الدوليين.

ومنذئذ، تم تنصيب المؤسسات الجمهورية، وهي
رئاسة الجمهورية بقيادة الرئيس المذكور أعلاه، وحكومة
مؤلفة من ٢٨ وزيراً، وجمعية وطنية تضم ٢٢٣ نائباً.
وهذه المؤسسات تؤدي وظائفها بشكل طبيعي.

وهذا التحول الذي يعرف على أنه "الانتقال من
وضع إلى آخر"، يعتبر حالة استثنائية، فهو أمر مخالف
للمعتاد. وأي حالة استثنائية تستتبع أحداثاً استثنائية، وكوت
ديفوار لم تشذ عن هذه القاعدة.

وأصبحت كوت ديفوار تعتبر بلد الاستبعاد وكرهية
الأجانب وبلداً ينتهك حقوق الإنسان باستمرار وأصبحت
محل سخيرية، بعد أن ظلت طيلة ٣٩ عاماً تعتبر بلد الاندماج
والانفتاح والديمقراطية الحقيقية؛ لقد حدث ذلك فجأة
وبسبب أحداث صعبة لم تدم سوى سنة واحدة.

وإمعاناً في تشويه سمعة حكومة الرئيس لوران
غباغبو، تم تحميلها بأثر رجعي، مسؤولية أحداث ووقائع
مؤلة أحياناً وقعت قبل توليها مهامها. واستهدفتها حملة

ولا سيما بلدان المنطقة. ومن دواعي الفرح والاعتزاز أنه يوجد في إقليمها حاليا:

- ثلاثة ملايين من الأشقاء البوركينيين؛
 - مليونان من الأشقاء الماليين؛
 - مليون من الأشقاء السنغاليين؛
 - خمسمائة ألف من الأشقاء النيجيريين؛
 - خمسمائة ألف من الأشقاء الغينيين؛
 - خمسمائة ألف من الأشقاء الآخرين الوافدين من سائر بلدان أفريقيا.
- ولا يخفى على أحد أن الرعايا الأجانب يشكلون ٣٥ في المائة من سكان كوت ديفوار.

وأى بلد يستقبل على أرضه ٣٥ في المائة من الأجانب، ليس من المعقول أن يُنعت بكَراهية الأجانب والاستبعاد، إلا إذا كان هذا النعت نابعا من نية سيئة.

وقد يعترف البعض بأنه تم تجاوز عتبة التسامح إلى حد بعيد. فلو تواصل هذا النسق سيصبح مواطنو كوت ديفوار غرباء في بلدهم. ومع ذلك فهم لا يزالون يتعايشون مع أشقائهم الأجانب في ظل الوفاق.

ويؤدي هؤلاء الأشقاء الأجانب دورا لا يمكن إنكاره في اقتصاد كوت ديفوار. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- قطاع الأسماك واللحوم يحتكره الماليون والسنغاليون والنيجيريون؛
- قطاع النقل يسيطر عليه الماليون والغينيون واللبنانيون؛
- صنع الأثاث ينفرد به تقريبا رعايا توغو وغانا وبنن؛

ونالت كوت ديفوار استقلالها في ٧ آب/أغسطس ١٩٦٠.

وكانت كوت ديفوار مدركة لأهمية الساعات الأولى من الاستقلال بالنسبة لأي بلد كان. لذلك جعلت من الانفتاح أحد شعارات الدولة التي تتجسد من خلال العملة الوطنية والنشيد الوطني. فأول عملة وطنية كانت تحمل عبارة "الوحدة" ويُقصد بها الوحدة الداخلية والوحدة الأفريقية والوحدة مع جميع بلدان المجتمع الدولي الأخرى.

أما النشيد الوطني فيتغنّى بكوت ديفوار "بلد الحفاوة"، وبذلك يفتح أبواب البلد أمام جميع ذوي الاستعداد الحسن أيا كان مأتاهم.

وطيلة عدة حكومات متعاقبة تولت السلطة بعد ٧ آب/أغسطس ١٩٦٠، كانت كوت ديفوار من البلدان القليلة، بل البلد الوحيد في العالم الذي كان من بين أعضاء مختلف حكوماته وزراء أجانب يحملون جنسية السنغال أو فولتا العليا أو مالي. ولا يزال هؤلاء على قيد الحياة وهم على التوالي السادة أمادو ثيام وعبد الله ساوادوغو ومحمد دياوارا. والسيد أمادو ثيام، المتقاعد حاليا في السنغال، كان طيلة عدة سنوات السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية كوت ديفوار لدى المملكة المغربية.

ومن الواضح أن التاريخ السياسي لكوت ديفوار، من ناحية، وقانونها، من ناحية أخرى، يشتمل بشكل قطعي أن الافتراض الذي يجعل التمتع بجنسية كوت ديفوار شرطا لتولي منصب وزاري في هذا البلد هو افتراض غير موجود ويعتبر أساسا انتقاصا للأشخاص.

ومنذ ٧ آب/أغسطس ١٩٦٠، تفخر كوت ديفوار بأنها تستضيف على أرضها رعايا من جميع البلدان الشقيقة

وعندما يقوم بلد ما بتحديد الأجانب في إقليمه ليس ذلك بدافع كراهية الأجانب أو الاستبعاد، وإنما هو موقف بلد مسؤول راغب في وضع سياسة واضحة للهجرة لكفالة أمن الممتلكات والأشخاص ثم السيطرة على تدفقات المهاجرين والنمو السكاني في إطار تخطيط رشيد للتنمية.

ودعوة الأجانب إلى عدم إقحام أنفسهم في الحوار السياسي الوطني وتمكين حاملي جنسية كوت ديفوار دون غيرهم من انتخاب رئيس الجمهورية ونواب الجمعية الوطنية أمر لا صلة له بكراهية الأجانب أو الاستبعاد. وإنما يدخل في إطار تنفيذ قاعدة القانون الدولي المتصلة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويتعلق ذلك بممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، الذي يتضمن أحد أبعاده الأساسية حق الشعوب في أن تختار حكامها بنفسها. ويتمثل هذا باختصار في ممارسة السيادة الوطنية، وكافة المبادئ التي أقرها ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة.

ويحترم جميع الايفواريين الذين يعيشون في الخارج هذه المبادئ احتراماً تاماً. ويعتبر مبدأ التعامل بالمثل من قواعد القانون الدولي.

ولقد قيل في السابق بأن المسلمين في كوت ديفوار يتعرضون للاضطهاد، وبأنهم بالتالي مستبعدون عن ممارسة السياسة.

إن هذا الأمر مناف كذلك للحقيقة. ومن المدير بالذكر أن السيد لوران غباغبو الذي كان رئيساً للجبهة الشعبية الايفوارية في ذلك الحين، سمح في مستهل التسعينات، إبان عهد الرئيس هوفويه بواني، بفتح سفارة لكوت ديفوار في المملكة العربية السعودية، مصرحاً بأن ذلك تم "بغية مساعدة أختوتنا المسلمين". ولم يتخل مناضل

- تجارة التجزئة وإعادة التوزيع بيد النيجيريين واللبنانيين والموريتانيين، وغيرهم؛
- القطاع الزراعي يغلب عليه الأشقاء البوركينيين.

وبالرغم من ذلك فإن مواطني كوت ديفوار لا يتضايقون من هذا الوضع بأي شكل من الأشكال، ولكن عندما تعلق الأمر بأعلى وظيفة للدولة، حسم شعب كوت ديفوار ذو السيادة الحوار بشأن مسألة جنسية المترشحين، وذلك بأغلبية ٨٦,٥٣ في المائة من الأصوات المدلى بها في الاستفتاء الدستوري الذي أجري في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، والذي كان معدل المشاركة فيه ٥٥,٠٥ في المائة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي أجريت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، لم ترفض المحكمة العليا للدولة كوت ديفوار منح جنسية كوت ديفوار لأي واحد من المترشحين.

وما قامت به أعلى هيئة قضائية للدولة هو ببساطة الإشارة، في عرضها للأسباب، إلى أنه تعذر التأكد مما لا يدع مجالاً للشك من أن بعض المترشحين يحملون جنسية كوت ديفوار، وذلك بسبب عدم التأكد من صحة المستندات التي قدموها دعماً لطلبات الترشح، فضلاً عن التناقضات التي ينطوي عليها كل مستند في حد ذاته والتعارض بين مختلف المستندات. وبالتالي يتعين على المترشحين المعنيين تقديم مستندات لا يتطرق إليها الشك.

فشعب كوت ديفوار ذو السيادة تعظ بالأمثلة المتعددة التي وقعت في بلده ذاته وفي أنحاء أخرى من العالم، ولا سيما بعض بلدان أمريكا اللاتينية، فقرر أن يتقي قضية الجنسية المتقلبة وذلك بتخصيص أعلى منصب قضائي لأحد أبناء البلد الحقيقيين.

وهذا الأمر لا يعد سابقة، فهناك أمثلة كثيرة مشابهة.

إلى أن هذه الحالة، التي تشهد الآن نهاية سعيدة، حدثت نتيجة سوء تفاهم فعلي.

وفي الواقع فإن هؤلاء الأشقاء الذين قدموا من فولتا العليا في ذلك الحين إلى كوت ديفوار في بداية موجة الاستقلال، استفادوا من سخاء كوت ديفوار التي أعارتهم أراض زراعية. وهي أراض احتفظ بها الضيوف لعدة سنوات. وظنوا في نهاية المطاف أنها أصبحت ملكهم.

وفي الواقع فإن ملكية الأراضي التي يحكمها القانون العرفي، في كوت ديفوار، تعود إلى الأسر القروية، وتشكل ملكا منيعا. وقانون ملكية هذه الأراضي غير قابل للتقدم. وتمر كوت ديفوار منذ الثمانينات بأزمة اقتصادية خانقة أسفرت عن العديد من المحرومين.

وفي ظل هذه الظروف، فإن العودة إلى زراعة الأراضي تشكل حلا يحظى بالتشجيع الشديد للحكومة وذلك بالنسبة لأولئك الذي لم يعد بوسعهم مواصلة دراستهم أو لأولئك الذين لم يتمكنوا من الحصول على عمل.

ونتيجة لما تقدم ذكره، برزت حالات عدم التفاهم بين الأخوة من بوركينا فاسو الذي اعتقدوا بأنهم يملكون الأراضي التي يزرعونها منذ عدة سنوات، وأهالي كوت ديفوار الذين يودون السماح من الآن فصاعدا لأحفادهم بالاستفادة من هذه الأراضي لصالح الأسر التي تملكها.

إن الأمر لا يتعلق إلا بمشكلة تقوم على أسس اجتماعية واقتصادية، وليست مضايقة مرجعها كره الأجانب حسبما يرمي إليه البعض.

ومن الجدير بالذكر أن مسألة ملكية الأراضي أثارت في عدد من المناطق بين أهالي كوت ديفوار أنفسهم، نفس حالات سوء التفاهم ونفس المصاعب، وأدت إلى مناوشات فيما بينهم دون أن تسفر عن مجاهات فيما بينهم.

ذلك الحين، الذي أصبح الآن رئيسا لجمهورية كوت ديفوار، عن هذه القناعة. ويشكل بناء هيكل الأمة الايفوارية جزءا من برنامج حكمه، ولقد جرى تشكيل حكومته على هذا الأساس، إذ تضمنت أشخاصا ينتمون إلى جميع الأديان. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الرجل الثاني في الدولة الايفوارية، أي رئيس الجمعية الوطنية، السيد كوليبالي مامادو، يدين بالإسلام.

ولقد جرى رفض ملفات الكثير من المرشحين غير المسلمين أثناء الانتخابات الرئاسية والتشريعية. ولقد رفضت المحكمة العليا الملفات المذكورة نظرا لوجود عيوب في الشكل أو المضمون، وذلك وفقا للدستور أو لقانون الانتخابات، بصرف النظر عن ديانة المرشح المعني.

وبعد مرور ٣٨ سنة من التعايش بين المسلمين الايفواريين وأخوتهم الذين يدينون بديانات أخرى، فهل هناك من سبب يدعو خلال سنة واحدة إلى اضطهاد المسلمين فجأة؟

وتتمثل الحقيقة في أن إدخال فيروس الأديان في الصراع السياسي الايفواري ناجم عن تلاعب سياسي سيئ النية لا يملك ناصيته إلا أولئك الذين يصطادون في الماء العكر.

إن المسلمين غير مضطهدين ولن يضطهدوا في كوت ديفوار. فكوت ديفوار أمة تتسم بالتعددية.

وبعد الحديث عن المسلمين، فإن المعلومات المغرضة تشير مرة أخرى إلى الإشاعات التي تفيد بتعرض أشقائنا من بوركينا فاسو للاضطهاد أيضا في كوت ديفوار.

ونظرا للصلات التاريخية والجغرافية التي تربط بين بوركينا فاسو وكوت ديفوار فمن المحتم عليهما العيش معا في وئام وتفاهم. ولذا لا يصح التأكيد على تعرض أهالي بوركينا فاسو للاضطهاد في كوت ديفوار. وينبغي أن نشير

وهذا هو السبب في أن الحكومة اتخذت الإجراءات التالية في أعقاب الأحداث الأليمة التي حلت بكوت ديفوار:

(أ) قررت تحديد يوم لشهداء المرحلة الانتقالية؛

(ب) قررت وضع نصب لشهداء المرحلة الانتقالية؛

(ج) وأمرت أيضا بإجراء تحقيق من أجل إبراز الحقيقة ومعاقبة مرتكبي التجاوزات الفعلين. ويتم الآن إجراء هذه التحقيقات، التي ستستغرق الوقت اللازم، إلى جانب مشاركة العديد من المراقبين الدوليين والمنظمات غير الحكومية.

فهل هذا تصرف بلد يضرب بحقوق الإنسان عرض الحائط؟ كلا وألف كلا.

وعلى أي حال فلا يجوز إلقاء تبعة المسؤولية، إن كانت فردية أم حكومية، إلا على عاتق مرتكب الجرم. ولا يجوز اتهام أي كان أو محاكمته بسبب جرم لم يقترفه.

ولا يجوز اتهام حكومة جمهورية كوت ديفوار الثانية بارتكاب أفعال وقعت قبل تسلمها مقاليد الحكم.

ولقد اتخذت الحكومة مجموعة التدابير الثلاثة السابقة والمعلنة نتيجة اقتناعها بذلك وللمحافظة على استمرارية الحكم وليس لأنها مذنبه. ويجب أن يفهم الجميع هذا الأمر.

وهل يجب على حكومة جمهورية كوت ديفوار، باسم حقوق الإنسان، أن تنسف حكمها بسبب انتهاك القوانين التي سنتها، وذلك بإفساح المجال للفوضى، والعودة بذلك إلى الحلقة المفرغة لغياب الدولة، التي تسفر بالذات عن انفلات زمام الأمور وانتهاك حقوق الإنسان. وهي انتهاكات ستلقى تبعاتها عليها مرة أخرى؟ ويجب ألا ننسى أنها ستوصف بالضعف في نهاية المطاف. فاهدأوا بالا إذ أن الحكم في كوت ديفوار على ما يرام.

وعلى أي حال فقد أنشأت الحكومة لجنة مكلفة بتقريب وجهات النظر. وكوت ديفوار ملتزمة التزاما كاملا بحقوق الإنسان وتمثل لها امتثالا تاما.

ووفقا للفقرة الخامسة من ديباجة الدستور فهي:

”تعلن التزامها بالحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ وفي الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب لعام ١٩٨١“.

وتنص المادة الثانية على ما يلي:

”أن الإنسان شخص مقدس.

”أن البشر يولدون أحرارا ويتمتعون بالمساواة أمام القانون. ويتمتعون بحقوق غير قابلة للتصرف، هي الحق في الحياة وفي الحرية وفي ازدهار شخصياتهم واحترام كرامتهم.

”ولا يجوز انتهاك حقوق الإنسان. وتلتزم السلطات الحكومية بضمان احترام هذه الحقوق وحمايتها وتعزيزها.

”إن أي عقوبة ترمي إلى القضاء على حياة البشر ممنوعة“.

وبالتالي فإن عقوبة الإعدام محظورة في كوت ديفوار بموجب القانون الأساسي.

إن بلدا لا يحترم حقوق الإنسان لن يدرج مثل هذه النصوص في دستوره.

وفضلا عن ذلك، يتبوأ احترام حقوق الإنسان مركز الصدارة في البرنامج الاجتماعي وفي برنامج حكومة الرئيس لوران غباغبو الاشتراكية، أي أن الإنسان يحظى بالأولوية في أعمال الحكومة.

إن كوت ديفوار هي دولة ديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان وحقوق المواطن. وهي تمر بمرحلة حساسة من تاريخها. وهي في الوقت نفسه تواجه تحديات من جراء الجوع وأحوال العمل والصحة وفيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتعليم وتدهور بيئتها، وإلى ما هنالك وذلك دون موارد مالية هامة.

وتود كوت ديفوار مصالحة المجتمع الدولي واستعادة مكانتها لديه، فقد ولى عهد الرقابة غير المسوغ؟

إن هذا البلد، الذي يعتبر المحرك الرئيسي لمنطقة أفريقيا الغربية دون الإقليمية، يود أكثر من أي وقت مضى، أن يحظى بتفهم ومشاركة أصدقائه والجهات المانحة التي تشمل مؤسسة بريتون وودز، ونادي باريس، ومجموعة الثمانية، والمستثمرين، وباختصار، التعاون الدولي.

(توقيع) نويل - إيمانويل أهيبو غيبو
القائم بالأعمال المؤقت

- إن سن القوانين هو بعد من أبعاد حقوق الإنسان.
 - إن ضمان أمن المواطنين بواسطة تهيئة بيئة سلمية تؤدي إلى ازدهار الفرد هو بعد من أبعاد حقوق الإنسان.
 - إن واجب المواطن في الخضوع لقوانين بلده هو مقابل لحقوق الإنسان وبعد من أبعاد تلك الحقوق.
 - إن واجب المواطن في الخضوع لحكم الأغلبية هو مقابل لحقوق الإنسان وبعد من أبعاد تلك الحقوق.
- وعند تحليل ما تقدم ذكره يجب توخي الحذر الشديد عند بحث فكرة "حقوق الإنسان"، إذ أنها فكرة تنطوي في نهاية المطاف على جوانب كثيرة. وهي ليست فكرة ذات وجه واحد. وهي فكرة ذات شقين، إذ أنها تتعلق بالفرد وبالذولة على السواء. فهي حقوق وواجبات في نفس الوقت.